

مقال

(مراجعة موضوع)

شرق آسيا في التوجهات الجيوستراتيجية الأمريكية

للباحث: أ.د. علي حسين حميد & الباحث: م.م. وليد جرجيس اسعيد

مجلة قضايا سياسية/كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين/عدد ٨٠/٢٥/٢٠٢٥

الرابط الإلكتروني:

<https://doi.org/10.58298/802025723>

مراجعة: م.د. عبد الامير سليم عباس
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية/ قسم السياسة الدولية
abdulmir.salim@nahrainuniv.edu.iq

يُعد عنوان البحث (شرق آسيا في التوجهات الجيوستراتيجية الأمريكية) عنواناً دقيقاً، ويعكس تركيزاً واضحاً على العلاقات الدولية، والسياسة الخرجية الأمريكية تجاه منطقة شرق آسيا، مع بعد جيوستراتيجي يُشير إلى الاهتمام بالقوة، النفوذ، والتحوكات الاستراتيجية في المنطقة وهو يوحى مباشرة بأنه يتناول السياسة الخرجية الأمريكية والبعد الاستراتيجي في شرق آسيا التي تعد منطقة حيوية جيوستراتيجياً، سيما في ظل صعود الصين، والتزعات في بحر الصين الجنوبي وكوريا الشمالية، وينتمي هذا البحث إلى مجال الدراسات الدولية والأمن الإقليمي، مع تركيز على السياسة الخرجية الأمريكية، كما أن استعمال مصطلح "الجيوستراتيجية" هو ليس مجرد وصف للعلاقات الدبلوماسية بل يوحى بأن الباحث يسعى لفهم السياسة الأمريكية من منظور القوة والنفوذ والتأثير الإقليمي، وعليه فأن اختيار العنوان بهذا الشكل يوحى بقدرة الباحث على ربط السياسة الأمريكية بالأمن الإقليمي، والتحويلات الدولية.

تتناول الباحثان في مقدمة المقال الهيمنة الأمريكية ودورها المحوري في صياغة التوجهات الجيوستراتيجية للولايات المتحدة، إذ يُنظر إلى المصالح الاستراتيجية غير المتعلقة بالهيمنة العالمية كأهداف فرعية تصب جميعها في خدمة المصلحة الكبرى، وهي الحفاظ على التفوق الأمريكي العالمي، ومواجهة أي قوة منافسة، أما أهمية المقال فتتمثل في تسليط الضوء على موقع شرق آسيا من ضمن التوجهات الجيوستراتيجية الأمريكية، وبيان أثر التحويلات الجيوستراتيجية على أولويات السياسة الأمريكية، واستعراض الأطر النظرية التي تشكل هذه السياسات، أما غرض المقال هو أن الباحثان درساً أهمية شرق آسيا في التوجهات الجيوستراتيجية الأمريكية، عبر تحليل دوافع التحول الأمريكي نحو المنطقة، وتقييم تأثير صعود الصين كمنافس استراتيجي، واستعراض الإطار النظري الذي تستند إليه الولايات المتحدة في صياغة سياساتها تجاه المنطقة، وتكمن مشكلة المقال في

فهم تأثير التحولات الجيوستراتيجية الأمريكية على موقع شرق آسيا في الاستراتيجية الأمريكية، ودور صعود الصين في إعادة تشكيل أولويات واشنطن في المنطقة، وأخيراً تنطلق فرضية المقال من أن صعود الصين ونموها الاقتصادي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين هو الذي شكل المحرك الأساسي للتوجهات الجيوستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا .

وتناول الباحثان في كتابة المقال سبع محاور، وجاءت كما يأتي:

المحور الأول

تاريخ الجيوستراتيجية الأمريكية تجاه شرق آسيا

تناول الباحثان في هذا المحور من المقال الترخ الجيوستراتيجي للتوجهات الأمريكية تجاه شرق آسيا بأسلوب تحليلي متلوج يعكس تطور السياسة الأمريكية عبر العقود، منذ سبعينيات القرن العشرين وحتى بدايات القرن الحادي والعشرين، رابطاً بذلك بين التحولات في النظام الدولي وتبدل أولويات الولايات المتحدة في المنطقة، واستهل الباحثان عرضه بتتبع الانفتاح الأمريكي على الصين في السبعينيات، وأشار الباحثان إلى أن هذا التقرب الدبلوماسي لم يكن هدفاً بحد ذاته، بل جزءاً من الرؤية الجيوستراتيجية الأوسع الرامية إلى احتواء الاتحاد السوفيتي من ضمن معادلات الحرب الباردة، ثم انتقل الباحث إلى تحليل طبيعة السياسة الأمريكية في آسيا خلال تلك الحقبة، واصفاً إياها بـ"سياسة التجاهل"، وأوضح الباحثان أن التحالف الأمريكي - الصيني في تلك المرحلة تأسس على إدراك مشترك للتهديد السوفيتي، رغم اختلاف دوافع الطرفين، حيث رأت الولايات المتحدة في الاتحاد السوفيتي منافساً على زعامة النظام الدولي، بينما اعتبرته الصين خطراً مباشراً على أمنها الحدودي، أما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد استهل الباحثان حيثيات التحول من البعد الأمني إلى البعد الاقتصادي، مبيناً أن إدرة جورج بوش الأب ركزت على ضمان وصول السلع الأمريكية إلى الأسواق الآسيوية، معتبرةً من عهد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ضماناً لاستقرار اقتصادي، كما وتناول الباحثان الموقف الأمريكي من الأزمة الاقتصادية الآسيوية (١٩٩٧-١٩٩٨)، مبررين التناقض بين السياسة الأمريكية، والسياسة الصينية في التعامل مع الأزمة، ثم تم التطرق إلى مرحلة إدرة جورج بوش الابن التي أعادت توجيه الاستراتيجية الأمريكية نحو مكافحة الإرهاب بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، واختتم الباحثان هذا الجزء بتسليط الضوء على التحول في يور الاهتمام الأمريكي داخل شرق آسيا، مشيرين إلى تصاعد التركيز على نزاعات بحر الصين الجنوبي، ولا سيما حول جزر بلاسيل وسبراتلي، التي تعدّ شرياناً استراتيجياً بالغ الأهمية للتجارة العالمية.

ومن خلال ما تقدم يمكن ان نشير الى ان النص فيه من التحليل الموجز والواضح في ادراك مفاهيمية تطور الجيوستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا والذي تمتع بالشمولية، والوضوح، والترابط، وعلى الرغم من ركزة البحث إلا أنه توجد بعض المعطيات التي يمكن اضافتها للموضوع ويمكن ادراجها في الآتي (اغفال دور الفواعل الإقليمية وصعود القوى الآسيوية) إذ من المهم طرحه في تحليل الحقبة الزمنية، فالقوى الآسيوية مثل (اليابان، كوريا الجنوبية، ودول الآسيان) قد تماشيا مع مجل التحولات الحاصلة في فترة الحرب الباردة والتي اقتضت التفاعل متعدد الأطراف مع دول شرق آسيا ولم تعتمد سياسة الإملاءات الأمريكية أحادية الجانب، فضلاً عن (تبسيط مفهوم سياسة التجاهل) التي استخدمتها السياسة الأمريكية في آسيا خلال حقبة التحالف مع الصين ضد الاتحاد السوفيتي؛ والتي تعطي صورة من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتمدت التحالف مع الصين والاتحاد الأوربي متجاهلة دور الحلفاء الإقليميين في الآسيان وشرق آسيا ومنهم (التواجد العسكري في اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين) والذي أسهم في تعزيز استراتيجيتها المتوازنة والواضحة .

المحور الثاني

التحول الاستراتيجي تجاه آسيا في عهد باراك أوباما وفي هذا المحور من المقال

قَدَّمَ الباحثان عرضاً تحليلياً معمقاً لتغيير أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد عقد من الانغماس في زمامات الشرق الأوسط، مبيّناً أن هذه المرحلة قد شكّلت نقطة انعطاف محورية في الفكر الجيوستراتيجي الأمريكي، إذ انتقلت واشنطن من التركيز على مناطق الصراع التقليدية إلى توجيه بوصلتها نحو منطقة آسيا-الباسيفيك، بوصفها المسرح الأساس لتنافس القوى الكبرى في القرن الحادي والعشرين، وبدأ الباحثان الإشارة إلى أن وصول باراك أوباما إلى الحكم عام ٢٠٠٩ مثل وعداً بإعادة صياغة الاتجاهات الإستراتيجية الأمريكية، من خلال ما يُعرف بمبادرة "آسيا المحور" (Pivot to Asia)، التي أعادت الاعتبار لأهمية شرق آسيا من ضمن منظومة الأمن القومي الأمريكي، وقد أوضح الباحثان أن هذه المبادرة قد عبّرت عن رؤية متكاملة ذات أبعاد سياسية، واقتصادية، وعسكرية، جعلت المنطقة تحظى لأول مرة بأولوية جيوستراتيجية واضحة في أجندة واشنطن الدبلوماسية، وأشار الباحثان إلى أن هذا التحول جاء بعد فترة طويلة من التهميش النسبي للمنطقة، إذ كانت الإدوات السابقة تركز على أوروبا، والشرق الأوسط، في حين ظل التفاعل الأمريكي مع شرق آسيا سطحياً أو ظرفياً ومع إدرة أوباما، تغيير هذا النهج جذرياً، وقد انعكس ذلك بوضوح في النشاط الدبلوماسي المكثف لوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، وقد أوضح الباحثان أن الهدف المركزي لهذا التحول تمثل في إعادة إدماج شرق آسيا في صلب النقاش الإستراتيجي الأمريكي، ومن هذا المنطلق برزت إدرة أوباما على تعزيز الأمن الإقليمي، والحفاظ على حرية الملاحة في الممرات البحرية، وضمان

الاستقرار في بيئة تتصاعد فيها القدرات العسكرية الصينية، واستشهد الباحثان بتصريحات مستشار الأمن القومي توم دونيلون الذي أكد أن أمن المنطقة يقوم على احترام القانون الدولي، وبناء الثقة بين الدول، وحل النزاعات سلمياً، ثم استعرض الباحث المسوغات الفكرية، والسياسية التي رافقت هذه الاستراتيجية الجديدة، عن طريق عرض مضمون المقال الشهير لوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بعنوان "قرن المحيط الهادئ الأمريكي"، إذ أكدت فيه أن الانخراط الأمريكي في الشؤون العالمية ليس خيلاً، بل ضرورة لأمن الولايات المتحدة وزدهلها الداخلي، مشددة على أن الانسحاب، والانكفاء سيؤديان إلى تفويض الدور الأمريكي العالمي، بعد ذلك، قسم الباحثان التحول الإستراتيجي على مرحلتين أساسيتين:

١. المرحلة الأولى (٢٠١١-٢٠١٢): ركزت على الشق العسكري من خلال نشر القوات الأمريكية في شمال أستراليا وسنغافورة.

٢. المرحلة الثانية (٢٠١٢-٢٠١٦): تميزت بالتركيز على المبادرات الاقتصادية والدبلوماسية. وتعقيماً على ما تم تناوله من قبل الباحثان في هذا المحور وبمضمونه التحول الاستراتيجي تجاه آسيا في عهد براك أوباما والذي تميز بالتحليل المنطقي، والشامل والذي غطى استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا المحور (Pivot to Asia) في عهد براك أوباما، وفي ظل طرح مضمون (النقاش الاستراتيجي الأمريكي وتربييات عدم الانسحاب والتردد من منطقة شرق آسيا) فإن التحديات الكبيرة في العالم والتي تنخرط في الولايات المتحدة الأمريكية كالأزمات المستمرة في الشرق الأوسط مثل الأزمة السورية، ودخول عصابات داعش الإرهابية في سوريا والعراق والتي استمرت في سحب المولود والاهتمام من آسيا، قد اظهر التمحوّر بصورة تبدو وكأنه في ضوء الانسحاب الجزئي من المنطقة بأكملها، فضلاً عن ما نتجت عنه الردود العكسية التي انتهجتها الصين نتيجة استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا وما أدت بها الى تسريع التوتر مع الصين والتي انتهت الى رد فعل عكسي تمثل في توجه الصين عسكرياً نحو أستراليا، واقتصادياً من خلال الانضمام إلى اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) والذي شكل عاملاً حاسماً في تشكيل الديناميكيات الإقليمية في آسيا. (Story and cook, 2020, P-4)

المحور الثالث

محفزات التحول الجيواستراتيجي الأمريكي تجاه شرق آسيا

تناول الباحثان ان التحول لم يكن عشوائياً، بل جاء استجابةً لمجموعة من الدوافع الأمنية والعسكرية والاقتصادية التي فرضت نفسها على صانع القرار الأمريكي، ومن الناحية الأمنية، والعسكرية، أشار الباحث إلى أن صعود الصين كقوة عسكرية، وإقليمية كان المحرك الأبرز وراء إعادة توجيه الاهتمام الأمريكي نحو شرق آسيا، كما أبرز الباحثان التهديد النووي الكوري الشمالي الذي زاد من حدة المخاوف الأمريكية ودفعها إلى تعزيز تحالفاتها العسكرية مع دول المنطقة، أما على الصعيد الاقتصادي، فقد ركز الباحث على أن منطقة شرق آسيا تعد اليوم وكر الثقل الاقتصادي العالمي، وتضم عدداً من أكبر الاقتصادات الدوائية مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وختم الباحث هذا الجزء بالإشارة إلى أن التحول الأمريكي نحو آسيا يعكس وعياً استراتيجياً جديداً يقوم على الدمج بين الاعتبارات الاقتصادية والأمنية والأيدولوجية، حيث لا تزال واشنطن توظف المبادئ الليبرالية كحقوق الإنسان، والديمقراطية، والتعددية كأدوات ضغط، أو مسوغات سياسية في تعاملها مع الصين، رغم محاولات بكين تقديم شراكتها الاقتصادية بمعول عن هذه القيم.

وتعقيباً على ما تم تناوله في المحور الثالث والذي يوضح محفزات التحول الجيواستراتيجي الأمريكي تجاه شرق آسيا، فقد تبين ان الباحثان قد وضحا بشكل واضح وجلي الدوافع الرئيسة بدقة، وتقديمها بصورة قد غطت الابعاد الأمنية والعسكرية والاقتصادية فضلاً عن الترويج لقيم الليبرالية والتركيز الواضح تجاه الصعود الصيني لما له من مهددات على المستقبل الأمريكي، لكن من جانب اخر ينبغي ذكر العوامل الداخلية الأمريكية التي ساهمت في تغيير وجهة الاستراتيجية الأمريكية تجاه شرق آسيا رغبةً في الابتعاد عن المشاكل في الشرق الأوسط لاسباب سياسية داخلية بحثة والتي تتجاوز مجرد الاستجابة للتهديدات الخلجية، فضلاً مواجعة المساعي الدبلوماسية الصينية التي صرح عنها (تشين تشنغ هوي رونغ) تجاه دول الجوار في آسيا وهي دبلوماسية الجوار الصيني التي تميزت بلربع سمات أساسية للتعبير عن صعود الصين الهادئ (الصداقة والإخلاص والمنفعة المتبادلة والشمولية) واسندتها بمجموعة من أدوات القوة الناعمة (مثل شبكات الاعمال والمساعدات الخلجية والسياحة وزيادة التفاعلات والتبادلات الثقافية والتعليمية والترويج للغة الصينية والثقافة الصينية) وهو سبب قد يكون رئيس في توجه الولايات المتحدة نحو شرق آسيا لغرض عدم ترك المنطقة خالية من الوجود الأمريكي . (باهي وشوادة، ٢٠٢٢، ص ٤٦٩-٤٧٠)

المحور الرابع

الجدل الفكري للتحويلات الجيوإستراتيجية تجاه شرق آسيا

وضح الباحثان أن هذا التحول لم يكن محل إجماع داخل النخبة الفكرية وصانعي القرار في الولايات المتحدة، بل أثار نقاشاً فكرياً وإستراتيجياً واسعاً يمكن تصنيفه في اتجاهين رئيسيين:

- الاتجاه الأول: الارتباطي (Interventionist Orientation): يمثل هذا الاتجاه التيار الذي يدعو إلى تعزيز الوجود الأمريكي والانخراط الفاعل في شرق آسيا، انطلاقاً من قناعة بأن الهيمنة الأمريكية هي الضامن الوحيد لاستقرار النظام الدولي الليبرالي.
- الاتجاه الثاني: اتجاه التقليل (Retrenchment Orientation): في المقابل، يرى هذا الاتجاه أن الانخراط العسكري المفرط في آسيا يشكل عبئاً إستراتيجياً على الولايات المتحدة، وقد يؤدي إلى نتائج عكسية تضر بمصالحها.

وبذلك، يُظهر الباحثان أن الجدل الفكري الأمريكي حول التحول الجيوإستراتيجي نحو شرق آسيا يعكس تبايناً عميقاً في الرؤية بين دعاة الهيمنة المستمرة ودعاة الانكفاء النسبي، وأن هذا الجدل الفكري أسهم في تشكيل توازن السياسات الأمريكية في المنطقة بين الإدع والانخراط من جهة، والتعاون والحذر من جهة أخرى. هنا يمكن القول ان الجدل الفكري في الولايات المتحدة حول سياسة التمركز الآسيوية، وإن كانت قد تمزقت ببساطتها إلا أنها في درجة من التعقيد من حيث تصنيفها للآراء الفكرية إلى اتجاهين رئيسيين فكما تم ذكره في أعلاه فالأول منهما الارتباطي الذي قدم فكرة الحفاظ على النظام الدولي الليبرالي انطلاقاً من مبدأ الحفاظ على الاستقرار وإن كان نسبي في بعض المناطق في شرق آسيا مثل (معضلة تاوان مع الجمهورية الصينية الشعبية والعداء مع كوريا الشمالية) وهنا يمكن طرح التساؤل ما هو نوع الارتباط هل هو (احتواء صلم للصين في المنطقة مما يجعلها في حالة صدام مع الولايات المتحدة الأمريكية، أم انه منافسة تعاونية والتي تنلج نحو تنافس سياسات الترويج الثقافي والتكنولوجي والمعرفي والايديولوجي وغيرها)، أما من جانب آخر وهو التوجه نحو تقليل الوجود الأمريكي والانكفاء الجيوإستراتيجي من خلال الحذر من العبء الحاصل من توجيه كل مقدرات الدولة تجاه شرق آسيا، وهنا يختلف الخبراء في طرح مفاهيمية الانكفاء، هل يقصد به ان يكون التقليل شامل ام انتقائي وعلى ماذا يركز هل على المصالح الحيوية فقط ام على موضوعات محددة بعينها، وعليه فالنص اظهر الصورة النمطية للجدل الفكري الذي رسخ مبدأ توازن السياسات الأمريكية تجاه منطقة شرق آسيا . (صايم، ٢٠٢٤، ص ٢٧٧-٢٨٠)

المحور الخامس

ركائز الجيوستراتيجية الأمريكية تجاه شرق آسيا وسمااتها

وقد عكس هذا المحور تنولاً منهجياً شاملاً من قبل الباحثان، ويمكن القول إنه أحد أكثر أجزاء البحث ثراءً من حيث العمق التحليلي، والتكامل البنوي بين الأبعاد العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، والطاقوية، والجيوستراتيجية، ويؤكد الباحثان أن الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا تستند إلى ركيزتين محوريّتين، (الأولى تمثلت في إلكزة العسكرية) : من خلال الانتشار العسكري الأمريكي في اليابان وكوريا الجنوبية (نحو ٧٨ ألف جندي)، والسيطرة على الممرات البحرية الحيوية في المحيط الهادئ، وهو ما يوفر للولايات المتحدة نطاق نفوذ وسيطرة واسعة يضمن بقاء ميزان القوى في صالحها.، اما (الثانية تمثلت في إلكزة الاقتصادية) : في فتح الأسواق الأمريكية أمام دول مختلرة من شرق آسيا، ما ساعد على نهضة اقتصادية كبرى في اليابان والنمور الآسيوية والصين، الأمر الذي شكّل رافعة اقتصادية وتحالفية للولايات المتحدة خلال الحرب الباردة.

وقد حدد الباحثان أربعة أهداف جوهرية تشكل الإطار العسكري، والسياسي للعلاقة الأمريكية - الصينية وهي تكشف عن مزيج بين الاحتواء والانخراط (Containment & Engagement)، وهي السمة الجوهرية التي ميزت السياسة الأمريكية تجاه الصين في العقود الأخيرة، ويوضح الباحثان أن الولايات المتحدة مزجت بين التعاون والردع في سياستها تجاه الصين، فيما يسمى بـ التحوط الإستراتيجي، أي العمل مع الصين كشريك اقتصادي ومسؤول، وفي الوقت ذاته بناء شبكة من التحالفات الدفاعية والتوكرات العسكرية تحيط بها كضمان ضد أي صعود عدائي محتمل، ويقدم الباحثان معالجة دقيقة لتاريخ قضية تايوان باعتبارها محور التوازن الجيوستراتيجي الأمريكي في شرق آسيا، يوضح الباحثان أن الصين لا تحتاج إلى معادلة القوة العسكرية الأمريكية بالكامل، بل إلى امتلاك قوة ردع كافية تجعل واشنطن تتردد في الدطع العسكري المباشر عن تايوان، هذا الطرح يعكس إدراكاً واقعياً لما يسميه الباحثان الردع غير المتماثل الصيني، الذي يشكل تحدياً كبيراً للعقيدة الأمريكية

تجدر الإشارة إلى أن الاحتواء، والانخراط في العلاقة الأمريكية الصينية بما تحويه من سمّي التعاون والردع تمثل أساس البنية التحليلية والربط بين الأبعاد العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، والطاقوية، والفهم الشامل لكيفية عمل الجيوستراتيجية الأمريكية كمنظومة متكاملة ومتعددة الأوجه، تجاه الصين ولكن ما يمكن ملاحظته ان التوجه الصيني على الرغم من تماشيه مع ما تسعى إليه الولايات المتحدة إلا أن مزاعمها التلويجية ترى في الولايات المتحدة الأمريكية منافساً غير شريف، كونها ترى في هذا الاحتواء هو مسلحاً أمريكية لتفوقها اقتصادياً، وسياسياً وهو ما ترفضه الصين في الوقت الحالي لما لها من توجهات غير معلنة لقيادة المنطقة والعالم عبر سياستها

الهادئة، فما تراه الصين من احتواء الولايات المتحدة لها وان كان تنافسي الا انه احتواء زاحف يهدف الى ربطها بالتزامات إقليمية لتقييد نموها وابعادها عن الشركاء الإقليميين. (باهي وشوارة، ٢٠٢٢، ص ٤٧٣-٤٧٤)

المحور السادس

شرق آسيا وجدلية الهيمنة الأمريكية واحتواء الصين

يعد أكثر المحاور عمقاً واتساقاً في التحليل الجيوسياسي، وهو يمثل تنوياً منطقياً لما سبقه من المحاور، تنل في الباحثان تحول التوجه الأمريكي من التعاون الاقتصادي مع الصين إلى سياسة الاحتواء والتنافس الاستراتيجي، وهو طرح دقيق ومتسق مع التحولات الواقعية في السياسة الأمريكية بعد أوباما، وأشار النص بوضوح إلى أن استراتيجية "إعادة التوازن" لم تكن نقطة البداية بقدر ما كانت تحولاً نوعياً في أهداف الوجود الأمريكي في آسيا، من الارتباط التجري إلى الاحتواء الجيوسياسي، وهو تحليل علمي صحيح يتسق مع أدبيات العلاقات الدولية، وقد اشار الباحثان إلى مشروع الحرام والطريق وبحر الصين الجنوبي كعناصر تحفز السياسة الأمريكية على إعادة التوضع، والتي تعكس إدراكاً جيداً لأدوات القوة الصينية وأسباب الاستجابة الأمريكية، كما أن النص ربط بين التحولات العسكرية والتحوكات الاقتصادية، وهو ربط منطقي يعزز الفهم المتكامل للاستراتيجية الأمريكية بوصفها متعددة الأبعاد واستخدم النص بشكل غير مباشر مفهوم الواقعية البنوية، إذ أشار إلى تحول القوة النسبية وتوازن الهيمنة.

المحور السابع

التوجهات الأمريكية تجاه شرق آسيا في عهد الرئيس دونالد ترامب (٢٠١٦-٢٠٢٠)

معالجة أكاديمية رصينة لموضوع معقد، يكشف عن إدراك جيد لطبيعة التحول البنوي في الاستراتيجية الأمريكية خلال حقبة ترامب، واهتم الباحثان بالتحول الاستراتيجي في المقاربة الأمريكية، وهو أمر وثقته وثيقة استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠١٧، ويعد هذا المحور مهم لأنه يربط بين التحول في العقيدة السياسية (أمريكا أولاً) وبين التحولات الجيوسراتيجية تجاه شرق آسيا، كما أحسن الباحثان في إبراز التحول من الدطع عن النظام الليبرالي إلى التركيز على المصالح الوطنية، وهذا التوصيف كان دقيقاً ويعبر عن (الترابية) كظاهرة فكرية في السياسة الخرجية، كما أبرز الباحثان بشكل واضح أن إدرة ترامب لم تتخل عن توجه الاحتواء بل أعادت صياغته بلغة (المنافسة الاستراتيجية)، وهذا تحليل جوهري وصحيح تماماً.

وما يمكن القول فيه من ان الباحثان قد قدما ملخصين ممثلين للمحورين السادس والسابع، ففي المحور السادس تنلوا الباحثان جدلية الهيمنة الأمريكية واحتواء الصين والذين ربطا التحولات التلريخية بالواقع

الجيو سياسي الحالي، والانتقال من التعاون إلى التنافس الاستراتيجي هو توصيف دقيق للوضع الراهن مع العرض إلى الإدراك الأمريكي لأدوات القوة الصينية ومجالاتها الواسعة في التوسع الهادئ ضمن استراتيجية الحرام والطريق وبحر الصين الجنوبي، مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تحليل تحول القوة بمضمونها النسبي في منطقة شرق آسيا، وهنا كانت الرؤية التي انطلق بها الباحثان قد انسقت خلف أضواء الثنائية التنافسية متناسية الديناميكيات الإقليمية التي تحول دون النظر إلى العمق الأكبر لدى دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) الذين قد وازنو في مساهماتهم نحو تعزيز سبل التنافس ووجها الصراع من صورته الحادة إلى ديناميكياته الاقتصادية والجيو سياسية بين القوتين العظمتين (عبود وعباس، ٢٠٢٣، ص ١٢٣-١٢٩)، في حين إن المحور السابع قد ركز الأضواء نحو الترابية والتي عومت نحو ربط العقيدة السياسية الأمريكية المتضمنة شعار أمريكا أولاً بالتحويلات الجيو استراتيجية، وهو أسلوب جديد في احتواء التغيرات التي طرأت ما بعد عام ٢٠١٨ والتي أعادت صياغة لغت سياسة الاحتواء بالمنافسة الاستراتيجية في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والتي احتوته سياسة الصفقات التجريبية الترابية بدلاً من التحالفات الأمريكية التقليدية التي استثمرتها أمريكا خلال عقود من الزمن في منطقة البحر الباسيفيك وشرق وجنوب آسيا، وهنا يمكن القول إن كل تلك السياسات قد اضعفت موقف الولايات المتحدة الأمريكية في احتواء الصين لوهلة، بل قدمت لها طريقاً نحو الانفتاح والتوغل في الأسواق العالمية وبث الصورة الإيجابية للأسواق الصينية والسياسة الهادئة التي تعتمدها في سير استراتيجيتها نحو الهيمنة، فالعقلية الترابية وسياسة جعل أمريكا أولاً قد جعلت الشركاء في آسيا بالخصوص والعالم بالعموم في دائرة تقويض الثقة وعميق التصورات النقدية لما لها من دلالات منها (مضايقة وإهمال الحلفاء والشركاء ومراجعة الالتزامات الأمنية تجاه الحلفاء الإقليميين). (باهي وشوارة، ٢٠٢٢، ص ٤٧٧-٤٧٨)

الخاتمة

وفي الختام نجد إن الباحثان قد اختلوا في تناولها للفكرة الجوهرية للبحث ألا وهي أن الصين تبقى محور الاهتمام الأمريكي في شرق آسيا، على الرغم من تغيير الإدلات والعقائد، والاستراتيجيات الأمريكية و مع الأخذ بالاهتمام بتعزيز السياق الأوسع للاستراتيجية الأمريكية والتي ترتقي نحو المزيد من العلاقات مع روسيا، وتسوية الصراع العربي- (الإسرائيلي) انطلاقاً من مبدأ التوصيف السياسي (جعل أمريكا أولاً)، والذي تم إدراكه في نوايا الولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء الصين بمنطق الشراكة والعلاقات التعاونية والإدع والارتباط التكاملية وغيره والذي تبين أنه نوايا لتقويض صعود الصين وتجميعها وخلق الثقة بها إقليمياً

المصادر والمراجع

١. باهي، أسماء و شوادرة، رضا. (٢٠٢٢)، التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو جنوب شرق آسيا ومساعي احتواء الصين (٢٠٠٩ - ٢٠٢٠)، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد ٦، العدد ١، ص ٤٦٤-٤٨٥
٢. صايم، بدر. (٢٠٢٤)، التنافس الصيني الأمريكي وتداعياته على النظام العالمي، مجلة حواراتي للدراسات، العدد ٥٠، السنة الثالثة عشرة، ص ٢٥٨-٢٨٥.
٣. عبود، امير نجم و عباس، احمد خضير. (٢٠٢٣)، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه جنوب شرق آسيا في القرن الحادي والعشرين، مجلة المعهد، العدد ١٣، ص ١٢١-١٤٨.
4. Storey. Ian and Cook. Malcolm, (2020), The Trump Administration and Southeast Asia: Half-time or Game Over?, RESEARCHERS AT ISEAS – YUSOF ISHAK INSTITUTE ANALYSE CURRENT EVENTS, NO 112 ,P P 4-10.